**إفساح المجال أمام التحول الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

**ديفيد ليبتون، النائب الأول لمدير عام الصندوق**

كلية لندن لعلوم الاقتصاد، الثلاثاء ١٣ نوفمبر ٢٠١٢

**مقدمة**

يسرني أن أكون هنا في كلية لندن لعلوم الاقتصاد، بتراثها الثري الذي تتزاوج فيه دراسة الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك علوم السياسة، والقانون، والاجتماع. فقد أنشئت الكلية من أجل النهوض بالمجتمع و"فهم مُسبِّبات الأشياء"، وهو أمر نسعى نحن في الصندوق لتحقيقه كل يوم في سياق عملنا مع ١٨٨ بلداً عضواً.

واليوم، أود أن أتحدث عن موضوع قريب إلى قلبي وإلى عملنا الحالي في الصندوق: مستقبل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن لمؤسستكم تاريخاً طويلاً من الدراسة والتفاعل مع المنطقة، وأنا أتطلع إلى إشراككم فيما لدي من أفكار بشأن آفاق الاستقرار والرخاء في هذا الجزء من العالم.

وأنا ألتمس لكم العذر في الاعتقاد بأننا في الصندوق لا نتواصل معكم بما فيه الكفاية حول هذا الموضوع في غمار الاهتمام الكبير بالأزمة المالية العالمية والمخاطر التي تهدد التعافي الاقتصادي. صحيح أن الاجتماعات السنوية التي عقدها الصندوق والبنك الدولي في طوكيو في الشهر الماضي رسمت صورة قاتمة إلى حد ما للاقتصاد العالمي، حيث توقعت أن يقتصر النمو على معدل متواضع قدره ٣,٣% هذا العام، وأن يظل بطيئاً عند معدل ٣,٦% في عام ٢٠١٣. وقد حذرنا من المخاطر التي يتعرض لها التعافي من آثار المنحدر المالي في الولايات المتحدة وأزمة منطقة اليورو، كما دعونا إلى اتخاذ التحرك لمواجهة هذا الوضع في الحالتين.

إذن، أنتم محقون إن افترضتم أننا نخصص نسبة كبيرة من ساعات عملنا للمشكلات التي تعانيها الاقتصادات المتقدمة.

لكنني أؤكد لكم أننا نركز باهتمام أيضاً على الفرص التاريخية التي تتيحها التغيرات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نحن نبذل جهداً كبيراً وفِرَق الخبراء التي يبعثها الصندوق وتتفاعل مع بلدان المنطقة.

وأود أن أتحدث إليكم عن الأمور المهمة حالياً بالنسبة لشعوب المنطقة والعالم. ففي نهاية المطاف، لا شك أن شعوب المنطقة هي التي ستقرر في أمر مستقبلها وتختار مصيرها بنفسها. لكن نجاح التحول يهمنا كثيراً نحن أيضاً، ونعتقد أن أمامنا الكثير الذي ينبغي القيام به لتقديم المساعدة.

سأتحدث عن العمل الذي يقوم به الصندوق، كما سأدلِّل على ضرورة أن يقاوم كل المجتمع الدولي الاستغراق ــ الذي نقدر أسبابه ــ في مشكلاته الخاصة ونحن نمر بهذا المنعطف الذي يحتم علينا جميعاً تقديم دعم ملموس لتطلعات شعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الطامحة إلى مستقبل أكثر إشراقاً.

**فرصة تاريخية**

وقد بدأت الصحوة العربية في شكل ثورة أطلق شرارتها بائع متجول من بلدة ريفية تونسية ضحى بحياته في ديسمبر ٢٠١٠. وفي الشهر التالي، انطلق في مصر نداء "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" وترددت أصداؤه في معظم العالم العربي وأثار اهتمام المراقبين في كل مكان. ولم يكن نطاق التغيير المطلوب سياسيا فقط ــ بل امتد إلى عمق النطاق الاقتصادي. فقد طالب المواطنون بأن يكون لهم رأي في كيفية حكم بلادهم وبالحصول على فرص أكبر للوصول إلى الرخاء وتحقيق طموحاتهم الإنسانية.

والآن، وبعد مرور حوالي عامين، نجد أن مستقبل المنطقة غير واضح. ففي مقالة بعنوان "هذه ليست ثورة" كتبها مؤخرا اثنان من علماء الشرق الأوسط البارزين، هما حسين أغا وروبرت مالي، يبدأ الكاتبان بتأكيد أن "التاريخ لا يسير إلى الأمام في الشرق الأوسط، بل ينزلق على الجانبين." ويرفع الكاتبان صوتيهما معبرين عما يدور في أذهان الكثير من المراقبين في الآونة الأخيرة، وهو أن الحكومات المنتخبة الجديدة تفتقر إلى التوجه الواضح فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي وأن التحزب الديني تعزز هذا الجمود. وينبه الكاتبان محذرا إلى أن النزاع على السلطة السياسية سيوقف التقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي. وأستطيع إضافة أن البعض تساوره الشكوك حول سرعة الإصلاحات ووجهتها في البلدان التي لم تتغير قيادتها.

وبالنسبة لي، أرى من السبل المفيدة في رؤية المشهد الراهن أن ننظر إلى ثلاثة مسارات يمكن أن تتخذ الثورة واحداً منها، فيما يتعلق بنتائجها الاقتصادية، وهي مسارات يمكن أن نسميها التدهور والعودة والتحول.

وقد يتحقق التدهور الاقتصادي إذا ما أدى التكالب على السلطة السياسية إلى الحيلولة دون تحقيق الاستقرار، ناهيك عن الإصلاح؛

ويمكن أن يتحقق الاستقرار من خلال إعادة التأكيد على المصالح المكتسبة في عالم الأعمال بما يتيح فترة زمنية خالية من التدهور الاقتصادي، ولكنها كفيلة بإعادة المنطقة إلى الكساد الاقتصادي أو النمو الضعيف على أفضل تقدير؛

أو أننا سنشهد ظهور اقتصاد جديد، حيث تبدأ الحكومات المنتخبة غير ذات الخبرة في تلمُّس طريقها بالتدريج للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية المتبقية من أجل إتاحة فرصة اقتصادية أكبر لشعوبها.

ورغم أن المسارين الأولين غير مرغوبين، فاحتمال حدوثهما قائم. ولا شك أن المسار الثالث، مسار التحول، سيكون هو الأفضل. فكيف ينبغي أن نقيم هذه الاحتمالات المتوقعة؟ وما الذي نستطيع القيام به، إن أمكن، للتأثير في النتائج؟ سأحاول الآن تناول هذين السؤالين المهمين.

**منطقة في حالة تحول**

ينبغي أن ندرك في البداية أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي منطقة شاسعة ومتنوعة اقتصادياً. نحن نتحدث عن حوالي ٢٠ بلداً سكانها أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة و إجمالي ناتجها المحلي ٣ مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا حوالي ٦% من مجموع سكان العالم، و ٤% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وبطبيعة الحال، هناك اختلاف كبير بين ظروف البلدان التي تضمها المنطقة. وكما تعلمون جيداً، تمتلك بعض بلدان المنطقة احتياطيات نفط وغاز هائلة، بينما تمتلك بلدان أخرى موارد طبيعية أقل. وإذا كانت هناك حقيقة أود أن تبقى في أذهانكم من حديثي اليوم، فهي أن الصادرات غير النفطية في المنطقة، كل المنطقة، قيمتها ٣٦٥ مليار دولار، أي أنها تعادل تقريباً صادرات بلجيكا، وهي بلد عدد سكانه ٤٠٠ مليون نسمة.

لماذا تنطوي هذه الحقائق على مغزى كبير؟ سأركز في الإجابة على بلدان التحول العربي، وأعني بها مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن ــ كل البلدان التي شرعت في تغيير سياسي كبير، إما عن طريق الثورات أو من داخل النظام القائم.

قبل نزول الناس إلى الشوارع بفترة طويلة، واجهت بلدان التحول العربي تحديد توفير فرص العمل لسكانها من الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ورغم عدة جولات من الإصلاحات، فلم تتمكن اقتصاداتها من توليد الوظائف الكافية. وكانت هناك ثلاث مشكلات ذات صلة.

أولا، كان هناك افتقار للانفتاح على التجارة الدولية، الأمر الذي كان يمكن أن يتيح فرص عمل أكثر مما يتيحه الإنتاج لاستهلاك السوق المحلية فقط.

ثانيا، لم تتمكن الحكومات من إنشاء البنية التحتية اللازمة لدعم إقامة اقتصاد ديناميكي. وفي بعض البلدان، تمت زيادة دعم الطاقة وغيرها عدة مرات لتهدئة سخط السكان وتجنب التحديات أمام الحكم السياسي، مع ترك الميزانيات في حالة توسع مفرط لا تدع مجالاً لتحديث البنية التحتية.

وثالثا، في الحالات التي جرت فيها محاولات للقيام بإصلاحات هيكلية مؤثرة، كان هناك تصور شائع بأن السيطرة على الاستثمارات في القطاعات الجديدة لا تزال في يد صفوة مختارة ولم تكن شاملة للجميع. والواقع أن ما أجري من

بحوث يوضح الآن أن أسعار أسهم الشركات المرتبطة بالقيادة السياسية في عدد من البلدان تفوقت أثناء فترات الإصلاح تفوقاً واضحاً واضحا على أسعار بقية الأسهم. فقد تمكنت هذه الشركات من الحصول على ائتمان وكسب حصة في السوق، ولكنها لم تكن منشئة لفرص عمل كثيرة. وتوضح الأدلة أنه بمجرد تغيير القيادة السياسية، نقصت قيمة هذه الشركات أكثر من الشركات الأخرى.

ونتيجة العوامل الثلاثة التي أوضحتها هي الافتقار إلى الحيوية الاقتصادية وارتفاع البطالة واستمرار زيادتها، حتى بين الشباب الذي يتمتع بمستوى جيد من التعليم.

إذن، فالأرقام التي أشرت لها آنفا ــ عن الصادرات النفطية المنخفضة ــ هي مؤشر حاسم لطبيعة مشكلة التصحيح الهيكلي وحجمها. ولكن الطريف أنها تضيء الطريق القادم أيضاً.

ولتحقيق النمو القابل للاستمرار على نطاق واسع، ينبغي أن تنتقل بلدان الشرق الأوسط من الاستثمار الذي تسيطر عليه الدولة إلى الاستثمار الخاص ومن الصناعات المحمية والسعي للكسب الريعي إلى النمو بقيادة الصادرات وإنشاء قيمة مضافة. هذا هو المصدر الذي ستأتي منه فرص العمل. ولإطلاق إمكانات النمو الهائلة في المنطقة، يجب أن يصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي للنمو، ولن يحدث هذا إلا إذا كان يستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية، وليس فقط إلى أسواقه المحلية.

**أهم مجالات الإصلاح**

ولتحقيق هذه الأهداف، أرى ستة مجالات تحتاج إلى الإصلاح. ولكن القائمة تبدأ بالبند الأول وتعتمد على تحقيقه، وهو تعزيز التكامل التجاري.

**زيادة التركيز على التجارة:** التكامل الاقتصادي هو الاستراتيجية الأساسية لتحقيق النمو على نطاق وبجدول زمني يتيحان توفير الوظائف الكافية وتحقيق الرخاء لسكان هذه البلدان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ولا يقتصر تأثير التكامل التجاري على تحقيق النمو وفرص العمل فقط، بل إنه يعمل كحافز للإصلاح أيضاً: فمن شأنه فرض الانضباط وتوفير الحوافز بما يساعد على إرساء استراتيجية الإصلاح الصحيحة. والبلد الذي ينفتح أمام المنافسة الدولية لا شك أنه سيجد البنود الأخرى على قائمة الإصلاحات أمراً منطقياً، بخلاف غيره من البلدان، لأن من شأنها تعزيز قدرته التنافسية. واسمحوا لي أن أستعرض هذه القائمة بإيجاز سريع.

**تحسين مناخ الأعمال:** تؤدي اللوائح التنظيمية المعقدة والمرهقة إلى عرقلة توفير الوظائف وتحقيق النمو في المنطقة. ففي مصر، على سبيل المثال، هناك ما لا يقل عن ٣٦ ألف لائحة تنظيمية تؤثر حالياً على عمل القطاع الخاص هناك.

وبالتأكيد، ليست مصر هي البلد الوحيد الذي يعاني مشكلة اللوائح التنظيمية المرهقة. وينبغي أيضاً أن يكون بدء المشروعات الخاصة أكثر سهولة بكثير مما هو الآن. فهناك عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة تستند إلى دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومن ثم فهم يدركون أنها أولوية. وعلى نفس القدر من الأهمية لمناخ الأعمال أن يتوافر الوضوح والأمن بشأن القواعد وإنفاذها. وهذا أمر ينبغي النص عليه في النهاية على أعلى المستويات: أي في الدستور ذاته. وبالنسبة للبلدان التي تسعى جاهدة لصياغة دستور يناسب المجتمعات التي تسعى لبنائها، من المهم أن تضع نصب عينيها أن سيادة القانون مطلب أساسي للنشاط التجاري، وأن عدم اليقين سيظل قائما إلى أن يتم اعتماد دساتيرها.

**دعم سوق العمل:** تتراوح بطالة الشباب بين ١٨ و ٣٠% في مصر والاردن والمغرب وتونس. وفي مصر ينضم إلى سوق العمل ٦٥٠ ألف نسمة سنوياً. وتواجه المرأة مشكلات خاصة في تأمين ما تحتاجه من وظائف، حيث يقتصر عدد العاملات من النساء على حوالي الربع فقط في مصر والأردن والمغرب وليبيا. ويهيمن القطاع العام على سوق العمل، كما تتسم قوانين العمل بالجمود. وينبغي أن تجري الحكومات إصلاحاً في اللوائح المنظِّمة لسوق العمل بغية تخفيض الحوافز السلبية لتوظيف العمالة، مع الحفاظ على مستوى الحماية الكافي للعاملين.

**تحسين التعليم:** تحتاج القوى العاملة إلى مزيد من التعليم، ومستوى أعلى من المهارات الفنية في الهندسة والعلوم. وقد ظل التعليم ظل يركز بشكل مفرط على تدريب الشباب بشكل يمكنهم من استيفاء المتطلبات الرسمية للانضمام إلى الخدمة المدنية. أما الآن فهو يحتاج إلى تعديل ليتلاءم مع احتياجات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

**تيسير الحصول على التمويل:** هناك قيد كبير آخر على النمو الاقتصادي في بلدان التحول العربي، وهو توافر التمويل للشركات. ففي الوقت الراهن، تستفيد الشركات الكبرى الراسخة من معظم الائتمان الخاص، ولا يستخدم البنوك إلا ١٠% فقط من الشركات لتمويل الاستثمار. وهذه أقل نسبة من التمويل المصرفي على مستوى العالم.

**إقامة شبكة حديثة للأمان الاجتماعي بدلاً من الدعم غير الموجه:** أخيرا، هناك مطلب أساسي آخر على جدول أعمال الإصلاح هو تخفيض الدعم غير الموجه الذي تحصل على معظمه الشرائح الخمسية العليا ضمن مستويات الدخل، حتى تتحرر أموال في الموازنة لاحتياجات الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم. ويجب أن يصاحب هذا الإصلاح إقامة نظم حديثة وذات كفاءة لحماية أكثر الشرائح السكانية احتياجاً. وأود التأكيد على ضرورة أن يسبق الإصلاحات شرح واضح لأن وفورات الدعم سوف تُنفَق على استثمارات عاليةا لقيمة وأن الفقراء ستتحقق لهم الحماية.

**التحديات على المدى القصير**

ومن المؤسف بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لن يكون على البلدان أن تشرع في هذه الإصلاحات الصعبة فقط حتى تدعم النمو على المدى المتوسط، إنما عليها أن تحقق الاستقرار لاقتصاداتها على المدى المتوسط أيضاً. ويرجع ذلك إلى أن عملية التغيير الجارية حالياً أدت إلى وقع اضطرابات كما أن التوجه السياسي والاقتصادي الجديد أنشأ حالة من عدم اليقين في عدة جوانب بالنسبة لمنشآت الأعمال والمستثمرين.

ويواجه صناع السياسات تحدياً آنياً يتمثل في إيجاد التوازن الصحيح بين إرضاء توقعات المواطنين المرتفعة وتنفيذ قرارات صعبة للسيطرة على المالية العامة وتقوية النظم المالية التي أصابها الضعف.

والأسوأ من ذلك أن الظروف العالمية تجعل تحقيق الاستقرار أكثر صعوبة. فتباطؤ الاقتصاد العالمي، ومظاهر عدم اليقين المستمرة في أوروبا، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والصراع الدائر في سوريا، مع ما تشهده من خسائر مؤسفة في الأرواح، كل ذلك يهدد بالتأثير على المكاسب الهشة التي تحققت من حيث تحقيق الاستقرار في اقتادات المنطقة خلال العام والنصف الماضيين.

وبالنسبة للقادة الجدد الذين يديرون التحول السياسي الصعب والمحاط بعدم اليقين ــ سواء كانوا منتخبين حديثاً أو مفوضين حديثاً في أداء هذه المهمة ــ هناك تحد جسيم يواجههم في تحقيق الاستقرار والتحول.

ونحن في الصندوق نتوقع حالياً أن يكون التعافي معتدلاً في عام ٢٠١٣ بالنسبة لبلدان التحول العربي، لكن النمو لن يكون كافياً للبدء في تحقيق إنجازات كبيرة في معالجة البطالة المرتفعة.

والأكثر من ذلك، أن الاحتياطيات المالية والخارجية قد تآكلت، وأن هذه البلدان تواجه احتياجات تمويلية خارجية يتوقع أن تبلغ قيمتها ٣٣ مليار دولار في العام القادم ــ وهو احتياج كبير لن يتسن استيفاؤه بالكامل من مصادر خاصة. وسوف يتطلب دعماً مكثفا من الشركاء الثنائيين، سواء من المنطقة أو من خارجها، وقروضاً من المؤسسات المالية الدولية، ومنها الصندوق.

ويعني هذا أيضاً أنه سيتعين على السياسة الاقتصادية الاختيار بين بدائل صعبة تتعلق بالموازنة العامة. فقد ازداد عجز المالية العامة في المنطقة منذ بداية الصحوة العربية، بمتوسط يبلغ الآن حوالي ٩% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول (باستثناء ليبيا).

ولا يمكن أن يتحقق الترشيد المالي دون الابتعاد عن عدم الكفاءة والدعم المكلف والتحول إلى الدعم الموجه إلى الأشد احتياجاً. وكما ذكرت من قبل، ثبت أن الدعم في الشرق الأوسط أشبه ما يكون بصفقة فاوست ــ دعم السلام

الاجتماعي على المدى القصير في مقابل استنزاف الموارد بعيداً عن الاستثمار في التعليم والبنية التحتية وغير ذلك من المجالات الرئيسية.

وفي العام الماضي، تكلف دعم الأسعار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ٢١٠ مليار دولار، أي أكثر من ٧% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وإلى جانب ارتفاع هذه التكلفة، فإن هذا الدعم ليس كفؤاً في مساندة الفقراء. فعلى سبيل المثال، أشار الدكتور هشام قنديل، رئيس وزراء مصر، إلى ان ثلث دعم الطاقة يفيد الخُمس الأغنى من السكان، من يملكون القدرة على شراء السيارات ومكيفات الهواء. وتشير الأبحاث التي أجريناها في الصندوق إلى تشابه الوضع في كثر من البلدان الأخرى. وشبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك التحويلات النقدية ودعم الأسعار الموجه، هي طريقة أفضل لدعم الأسر الفقيرة كما أن أقل تكلفة بكثير.

**دور المجتمع الدولي**

الخلاصة إذن هي أن التحول الجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحدث في ظروف اقتصادية معاكسة، والنقطة التي سينتهي إليها غير مؤكدة حتى الآن. ولا تزال البلدان تركز على الإصلاح السياسي وتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو تركيز نتفهمه. ويمثل التقدم الذي تحقق في هذه المجالات إنجازاً، وخاصة في ضوء الظروف الصعبة التي تواجهها. ولم يحدث حتى الآن أن بُذِل جهد شامل لتحديد الوجهة الاقتصادية الجديدة أو التخطيط للتحول المطلوب حتى يتسنى الوصول إليها.

وحين ننظر في التكاليف المحتملة للمسارين غير المرغوبين اللذين أشرت إليهما منذ قليل، والمزايا التي يعود بها المسار الثالث ليس على المنطقة فحسب بل على الاقتصاد والأمن العالميين أيضا، يصبح من الواضح أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تتضافر لتوفير ما يكفي من التمويل وفرص التجارة والمشورة بشأن السياسات.

ونحن من جانبنا في الصندوق نحاول أن نكون على مستوى التحدي الراهن. ولا نزال متواصلين تواصلاً عميقاً مع بلدان المنطقة في هذه الفترة الصعبة، ونقدم لها المشورة حول كيفية إدارة الصدمات التي مرت بها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وكيفية التأكد من حماية الأسر ذات الأوضاع الهشة خلال فترة التحول، وإرساء الأساس لتحقيق ينشيء يوفر فرص عمل جديدة.

وقد تحولت طبيعة مشاركتنا في جهود بلدان المنطقة من التركيز على تقديم المشورة إلى المساعدة في التمويل. ففي العام الماضي وحده، قدمها قروضاً مجموعها ٨,٥ مليار دولار للأردن والمغرب واليمن، كما أننا الآن في مباحثات نشطة مع الحكومة المصرية لتقديم مجموعة من الترتيبات الداعمة، ونأمل أن نساعد اليمن من خلال اتفاق لاحق مكمل للمساعدة الطارئة التي قدمناها العام الماضي.

وفي تونس، تم الوفاء باحتياجات التمويل لعام ٢٠١٢، كما أننا نقدم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية كما هو الحال مع البلدان الأخرى. ولا تحتاج ليبيا إلى التمويل، وإنما إلى بناء القدرات ــ ولذلك فقد عززنا الدعم المقدم لها للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد بعد انتهاء فترة الصراع في العام الماضي.

وإذ نشارك مشاركة أوثق في جهود المنطقة، نجد أن علينا توضيح الدور الذي يقوم به الصندوق وكيفية عمله مع الحكومات حاليا. ونعلم من التجربة أن البرامج يرجح لها النجاح حين تكون مصممة من السلطات الوطنية ومملوكة لها وحين تحظى بتأييد واسع داخل البلد المعني. ونحن نركز الآن بوضوح أكبر أيضاً على السياسات التي تضمن استفادة شرائح سكانية أوسع من ثمار النمو الاقتصادي. ونحن بصدد التشاور على نطاق واسع حالياً مع ممثلي المجتمع المدني والدوائر العمالية والأحزاب في مختلف ألوان الطيف السياسي.

لكن سأكون صريحاً معكم: إننا نستطيع مساعدة البلدان على تحقيق الاستقرار وتهيئة مناخ مواتٍ للإصلاح، لكننا لا نستطيع إرشاد بلدان المنطقة عبر التحول القادم.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي ببعض الخواطر عن دور المجتمع الدولي بشك أعم. لقد قام بالفعل شركاء المنطقة ــ بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي ــ بجهد كبير في دعم بلدان التحول في المنطقة. لكن المهمة من الضخامة بحيث يتعين علينا جميعاً بذل مزيد من الجهود.

وسيكون من المهم أن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجموعة الثمانية، والشركاء الإقليميين مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وبنوك التنمية الدولية والإقليمية، بتقديم الدعم التمويلي الكافي لتحقيق الاستقرار وبناء القدرات. وينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة آفاق فتح الأسواق بشكل أعمق أمام التجارة في المنتجات والخدمات من البلدان الراغبة في تحقيق تحولات جوهرية.

ويمكن أن يساعد الاستثمار، بما يرتبط به من دعم وتعزيزات من الشركاء الثنائيين والإقليميين، في إعطاء الدفعة الأولى للنمو. أما الخبرة الفنية القيمة، المقترنة بالاستثمار في القطاع الخاص من جانب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيره من المؤسسات المالية، فيمكن أن تقود المسيرة بحيث ترشد المستثمرين إلى دخول قطاعات وأسواق جديدة، مثلما حدث في أوروبا الشرقية والوسطى. ولن تحفز هذه الاستثمارات التحول الاقتصادي فحسب، بل إنها ستخدم مصالح المجتمع الدولي الاقتصادية والأمنية.

وقد أتاحت شراكة دوفيل إطاراً تنسيقيا مفيدا لكنها لا تستطيع تقديم كل المطلوب وحدها. ونحن نتطلع إلى العمل مع المملكة المتحدة حين تتولى رئاسة مجموعة الثمانية في عام ٢٠١٣، وسوف نعمل على تحقيق نتائج في موضوع "اقتصادات منفتحة، ونمو شامل للجميع" والذي سيحول عملية دوفيل إلى مساهمة مؤثرة أثناء رئاسة المملكة المتحدة.

**خاتمة**

إن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة فريدة الخصائص وينبغي أن يرسم كل بلد فيها مساره الخاص. لكن من الممكن استخلاص بعض الدروس المفيدة من عمليات تحول أخرى.

ففي أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الشيوعية، كان مستقبل العضوية في الاتحاد الأوروبي واعداً للغاية، وهو ما كان بمثابة ركيزة سياسية واقتصادية وساعد على توجيه التحول إلى الاقتصاد القائم على السوق. كذلك تتيح تركيا مثالاً ملهِماً لبلد إسلامي اختار مسار الإصلاح الاقتصادي الجوهري وأصبح اقتصاداً صاعداً نابضاً بالحيوية لديه طبقة متوسطة قوية ومتنامية. وفي هذه الحالة أيضا، كانت آفاق العضوية في الاتحاد الأوروبي بمثابة زخم دافع للإصلاحات في البداية.

وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تزال الحاجة قائمة لركيزة اقتصادية خارجية قوية. ومن ثم فإن الوقت قد حان لحوار ديناميكي مع قادة السياسة والفكر في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقياا بشأن مستقبلها الاقتصادي، وهو حوار قد يؤدي إلى خارطة طريقة واستراتيجية للتحول تتوجه من خلالها طاقات الشعوب نحو هدف مشترك.

ويجب أن تكون عملية تحديد جدول أعمال الإصلاح في كل بلد من بلدان المنطقة قائمة على المشاركة بحق وأن تستفيد من وجهات نظر كل الأطراف المعنية. فلا يمكن فرض خطط الإصلاح، مهما كانت سليمة من الناحية الفنية، دون فهم وقبول واسع على المستوى الجماهيري.

وأعتقد أن هناك نقطة واضحة: إن الشرق الأوسط يقف عند مفترق طرق تاريخي وسوف نندم إذا ما حدث إخفاق في الارتفاع فوق اهتماماتنا الخاصة للمشاركة في جهود شعوب المنطقة.

لقد تمتع الشرق الأوسط أثناء عصره الذهبي الذي استمر خمسمائة عام بقوة اقتصادية هائلة، حيث وصلت بالتجارة والاتصالات والنقل إلى أوروبا وإفريقيا وآسيا. فابن بطوطة، الرحالة القادم من طنجة الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي وسافر عبر كل العالم الإسلامي تقريباً حتى أنه ربما يكون قد فاق في مسافات الترحال حتى ماركو بولو نفسه، أقر بتأثير الانفتاح والمشاركة النشطة حيث كتب: إذا كنت من أبناء المغرب وتنشد النجاح، فتوجه نحو أرض المشرق".

واليوم، يحتاج الغرب إلى التواصل مع الشرق، مثلما يحتاج الشرق إلى التواصل مع الغرب. وما لم نتحرك معاً فلن نتمكن من رؤية تحديث ملموس وتكامل مؤثر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد حان وقت العمل.